ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصاياه لا تدخل في الدية لانها مال طرأ بعد
موته لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل الا فيما علم الميت قال في
كتاب محمد ولو ان الموصى قال ان قتل ولاة الدية فوجئتي فيها او وهي بعلمه بها
يخير ولا يدخلها في ثلثه شئ وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي ما علمت
وهما لم اعلم لم تدخل في تلك الدية لانه مال لم يكن لرتهتي ولو انفذ لجاني من
من قاتل المجني عليه وصار يتكلم ثم ان الاولياء قبلوا الدية بعد الجاني وعليها
المجني عليه فان الوصايا حينئذ تدخل في الدية لانه مال علم به الميت قبل موته
ص وان عفى عن بعض حقه او صالح فان قلا ولي له القسامة والقتل ويرجع الجاني
فيما اخذ منه ش يعني ان المجني عليه اذا عفى عن جرحه عمدا او خطأ او صالح
الجاني على شئ اخذه منه في ذلك ثم نزى فان المجني عليه بعد ذلك فاولياؤه مخيرون
بين ان يجيزوا عفوه او صلحه او يردوه ويقسموا ويستحقوا النفس
في العمد والدية في الخطأ من العاقلة وحينئذ يرجع الجاني فيما اخذه منه وليهم
فلو اراد الجاني الرجوع فيما التزمه وليا المجني عليه فلا كلام له وانما الخيار
لهم لانه وهذا اذا لم يصالح عنه وعن ماله ولم أليه والا فخلاف وقدم ترجمة
المسالة تتمة في باب الصلح فتجري على ما مر من التفصيل واما اذا كان الولي هاذكر
هنا لانه وليه ص وللقاتل الاستحلاف على العفو فان نكل حلف واخذ
ويرى ش المشهور ان الجاني اذا ادعى على ولي الدم انه عفى عنه وكذبه وان
الدم في ذلك فله ان يحلفه على ذلك فان نكل ولي الدم عن اليمين حلف الجاني
يمينا واحدة لانها هي التي كانت على المدعى فردها على الجاني وحينئذ يبرأ الجاني
فان نكل الجاني قتل حينئذ فقوله على العفو اي عدم العفو وان عليه
في البينة اي في دعوى العفو بسبب دعوى العفو ص وتلوم له في بينة
الغائبة ش يعني ان الجاني اذا قال بينتي التي تشهد لي بالعفو غائبة فان
الحاكم يتلوم له باجتهاده اي على قدر ما يرى من محل دعواه وبينة قادمة

عمل بمقتضاها وان لم تحضر قتل وظاهره ان التلوم ثابت سواء كانت هي
بينته قريبة الغيبة او بعيدة وهو ظاهر المدونة وحملها عليه جماعة والصحيح
ثم ان التلوم انما يكون بعد حلفه ان له بينة غائبة ص وقتل بالقتل ولو بالحجر
كالخنق ولو اطا وسحر وهل والسم او يختص بالاول تردد في قدره بنا وبلذين
ش المشهور من المذهب ان القاتل يقتل بالذي قتل به ولو كان نارا
لعموم قوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بما عوقبتم به ولقوله تعالى فمن
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واما الجراح فيجاري فيها
القصاص من الجاني بما رفق مما جنى به فاذا اوضح بحجر وعمي قتص منه بالموسى
واما لو قتل بحجر او بلوطا او بسم او قتل بشئ يطول كالتغذيب كالمنعه
الطعام وغوه فانه يقتل بالسيف ولا يقتل بشئ مما ذكر لان ذلك قصاص
ولا يجوز لاحد ان يأتي بالمعصية لانه فسق وقال الباطي قوله ولا يقتص
بالوطا مراده لا يعمل خشبة في دبره ويفعل بها المآت عوت اذ لا يتصور
الاستيفاء باللوطا على غير هذا الوجه ومرادهم بالقتل بالسم اذا لم يقر بتعمد
اقراره واما اذا اقر انه قتل بالسم على كيفية فانه يلزم ان يفعل به نفسه
فان مات والا فالسيف ووقع خلاف فيما اذا قتل بالسم هل لا يقتل به وعليه
تاول المدونة ابو محمد بن ابي زيد او يقتل به ويحمله الامام في قدره اي في
القدر الذي يموت وهو من السم بان يسأل الامام اهل الخبرة في القدر الذي يقتل
مثل هذا وعليه بنا وهما ابن رشد بنا وبلذين بقوله وهل والسم اي لا يقتل
به هو عطف على المستثنى وقوله او يحمله عطف على محذوف اي او يقتل به
ويحمله في قدره ص فيغرق ويخنق ويحجر وضرب بالصحيح الموت ش
يعني ان من قتل متحكما بالتغريق او بالخنق او بالحجر فانه يفعل به مثل ما فعل
اي يفعل بها فعل به وكذلك من قتل شخصا بالضرب فانه يقتل بالعصا بضرب
بها الى ان يموت وقوله ص كذي مصورين ش مثال لما الخ لقوله وضرب بالصحيح